الأمم المتحدة

A/S-23/AC.1/L.1/Add.29

الجمعية العامة

Distr.: Limited
21 June 2000
Arabic
Original: English

الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرون
اللجنة المخصصة الجامعة

مشروع التقرير

المقررة: مونيكا مارتينيز (إكوادور)

استعراض وتقييم التقدم المحرز في تنفيذ مجالات الاهتمام الحاسمة الاثني عشر التي يتضمنها منهاج عمل بيجين

الإجراءات والمبادرات الأخرى الواجب اتخاذها من أجل تذليل العقبات التي تعترض تنفيذ منهاج عمل بيجين

إضافة

١ - في الجلسة ----- المعقودة في ٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٠، نظرت اللجنة المخصصة الجامعة في الفقرات ٥١ و ٥١ مكررا ثانيا و ٥٢ و ٥٣ مكررا من الوثيقة الختامية المقترحة للدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين (A/S-23/2/Add.2 (Part IV)).

٢ - وفي الجلسة نفسها وافقت اللجنة على التعديلات التالية وأوصت الدورة الاستثنائية باعتماد الفقرات بصيغتها المعدلة:

(أ) عُدلت الفقرة ٥١ ليصبح نصها كما يلي:

”يشكل العنف ضد المرأة والفتاة عقبة كبيرة أمام تحقيق الأهداف المتمثلة في تحقيق المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام. ويشكل العنف ضد المرأة انتهاكا لحقوق الإنسان للمرأة وحرياتها الأساسية كما يقوض أو يلغي تمتعها بهذه الحقوق والحريات. وبما يتنافى مع كرامة الإنسان وقيمته العنف القائم على نوع الجنس

كالضرب وغيره من أشكال العنف العائلي، والإيذاء الجنسي، والاستعباد الجنسي والاستغلال الجنسي، والاتجار الدولي في النساء والأطفال، والبغاء القسري، والتحرش الجنسي فضلا عن العنف ضد المرأة الناشئ عن التحامل الثقافي، والعنصرية، والتمييز العنصري، وكراهية الأجانب، وإنتاج المواد الإباحية، والتطهير العرقي، والصراع المسلح، والاحتلال الأجنبي، والتطرف الديني، والتطرف ضد الأديان، والإرهاب، ولذلك يجب مكافحتها والقضاء عليها''؛

(ب) عُدلت الفقرة ٥١ مكررا ثانيا ليصبح نصها كما يلي:

''تؤدي المرأة دورا حاسما في الأسرة. والأسرة هي الوحدة الأساسية للمجتمع كما أنها تشكل قوة دافعة في تحقيق الترابط والاندماج الاجتماعيين وينبغي، على هذا الأساس، تعزيزها. فعدم كفاية الدعم للمرأة وقلة الحماية والدعم لأسرتها، يؤثران على المجتمع ككل ويقوضان الجهود الرامية إلى تحقيق المساواة بين الجنسين. وفي النظم الثقافية والسياسية والاجتماعية المختلفة توجد أشكال متنوعة من الأسر ويجب احترام حقوق أفراد الأسرة وقدراتهم ومسؤولياتهم. وما زالت المساهمة الاجتماعية والاقتصادية للمرأة في رفاه الأسرة وكذا الأهمية الاجتماعية للأمومة والأبوة لا تلقى القدر الكافي من الاهتمام. فالأمومة والأبوة ودور الوالدين والأوصياء القانونيين في الأسرة وفي تنشئة الأطفال وكذا أهمية جميع أفراد الأسرة في تحقيق صالح الأسرة أمور معترف بها ويجب ألا تشكل أساسا للتمييز. كما أن المرأة ما زالت تتحمل عبئا غير متناسب من مسؤوليات الأسر المعيشية وفي رعاية الأطفال المرضى والمسنين. وهناك حاجة مستمرة إلى إصلاح عدم التوازن هذا، عن طريق سياسات وبرامج ملائمة ولا سيما ما يستهدف منها التعليم، وعن طريق التشريعات، عند الاقتضاء. ولكي يتسنى تحقيق الشراكة الكاملة، في المجالات العامة والخاصة، يتعين تمكين المرأة والرجل على السواء من التوفيق بين مسؤوليات العمل والمسؤوليات الأسرية وتوزيع العمل بالتساوي بينهما''.

(ج) عُدلت الفقرة ٥٢ ليصبح نصها كما يلي:

''يتطلب إنشاء آليات وطنية قوية للنهوض بالمرأة وتعزيز المساواة بين الجنسين التزاما سياسيا على أعلى المستويات وتسخير كل ما يلزم من موارد بشرية ومالية لمباشرة وتيسير وضع واعتماد ورصد سياسات وتشريعات وقدرات من أجل تمكين المرأة، والتوصية بذلك بحيث تعمل هذه الآليات كعناصر حفازة للحوار الجماهيري المفتوح بشأن المساواة بين الجنسين باعتبار ذلك هدفا مجتمعيا. وذلك من

شأنه أن يُمكِّن هذه الآليات، من تعزيز النهوض بالمرأة وتعميم الأخذ بالمنظور الجنساني في السياسات والبرامج في جميع المجالات، ومن أداء دور في مجال الدعوة وضمان المساواة في الوصول إلى جميع المستويات والموارد، فضلا عن تعزيز بناء القدرات بالنسبة للمرأة في جميع القطاعات. والإصلاحات الرامية إلى مجابهة تحديات هذا العالم المتغير ضرورية لضمان المساواة للمرأة في الوصول إلى المؤسسات والمنظمات. كما تشكل التغييرات المؤسسية والمفاهيمية جانبا استراتيجيا وهاما في تهيئة بيئة مؤاتية لتنفيذ منهاج عمل بيجين''؛

(د) عُدلت الفقرة ٥٣ مكررا ليصبح نصها كما يلي:

''عادة ما تكون الفتيات والنساء، من مختلف الأعمار، اللائي يعانين من أي شكل من أشكال الإعاقة من بين أكثر أفراد المجتمع ضعفا وتهميشا. وبناء عليه، هناك حاجة إلى مراعاة اهتماماتهن والاستجابة لها في وضع جميع السياسات والبرامج. وتلزم تدابير خاصة، على جميع الصعد لإدماجهن في السياق العام للتنمية''.